إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

إعداد

د. أسامة محمد التابعي الدنون

مدرس المحاسبة والمراجعة

بمعهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية – دمياط الجديدة

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (1) . العدد (3) . اكتوبر 2022

https://www.rijcs.org/

الناشر

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم 4890 بتاريخ 22 أكتوبر 2018 بجمهورية مصر العربية

إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

إعداد

د. أسامة محمد التابعي الدنون
مدرس المحاسبة والمراجعة
بمعهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية
دمياط الجديدة

المقدمة

يتناول الباحث بحثاً بعنوان إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر، حيث:-

تعتبر المراجعة القضائية مجالاً حديثاً وتطبيقاً معاصراً من تطبيقات المحاسبة والمراجعة، ويتم استخدامها فى مجال حسم وفض المنازعات القضائية .

وتتصف بيئة المراجعة فى وقتنا الحاضر بالميل الشديد نحو المقاضاة ، مما شغل اهتمام المهنة بالعديد من الدعاوى المدنية والجنائية والإنذارات القضائية و الإجراءات التأديبية المفروضة على المحاسب و المراجع القانوني .

طبيعة البحث

محاولة إيجاد اطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح وذلك من خلال تحسين أداء الخبراء المعنيين بتسوية المنازعات المالية في هذه المؤسسات ، وذلك في ضوء توافر متطلبات المراجعة القضائية كأحد أهم الآليات المحاسبية الحديثة في مجال منع واكتشاف عمليات الغش أو الإحتيال وتسوية أي منازعات مالية قد تصل

إلى درجة القضاء وما يتطلبه ذلك من مهارات محاسبية ومراجعية وقانونية وشخصية وسلوكية وتكنولوجية.

وتأسيساً علي ما تقدم فان مشكلة البحث تنحصر في أنه لا يوجد إطار متكامل للمراجعة القضائية في الفكر المحاسبي والمراجعى بالإضافة الى اجراء دراسة ميدانية لتطبيق هذا الاطار المقترح علي المؤسسات غير الهادفة للربح في جمهورية مصر العربية ، وبالتالي فان تساؤلات البحث ، تتبلور في الآتي:

هل يمكن اقتراح إطار للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر؟ وهل هناك متطلبات خاصة يجب توافرها في المراجع القضائى تختلف عن تلك المتوافرة حالياً في المراجع الخارجي تمكنه من أداء خدمات المراجعة القضائية بالجودة المناسبة؟ وهل توافر تلك المتطلبات في خبراء تسوية المنازعات المالية يؤدى إلى تحسين أداءؤهم في تفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح؟

ويتفرع من خلال هذا التساؤل الرئيسي للبحث عدة تساؤلات فرعية، يمكن تحديدها على النحو التالي:

التساؤل الأول: كيف يمكن تقييم دور المراجعة القضائية في تفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر؟

التساؤل الثاني: ماهي عناصر الإطار المقترح للمراجعة القضائية، فى تفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر؟

التساؤل الثالث: كيف يمكن اجراء دراسة ميدانية لتطبيق هذا الإطار المقترح للمراجعة القضائية في تفعيل الرقابة المالية، على حزب الوفد المصري؟

أهمية البحث

أولا: الأهمية العلمية:-

1- أنه يتناول نقطة بحثية جديدة، وهي محاولة الربط بين إقتراح إطار متكامل للمراجعة القضائية وتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

في مصر، من خلال تحسين أداء خبراء تسوية المنازعات المالية وذلك في ضوء توافر المتطلبات الخاصة بالمراجع القضائي لدى هؤلاء الخبراء.

2- تبيان منهج وآلية استخدام هذا الإطار المقترح للمراجعة القضائية، كأداة لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر.

3- يمكن ان يساهم الإطار المقترح للمراجعة القضائية في احداث التغيير الشامل في المؤسسات غير الهادفة للربح في جمهورية مصر العربية.

4- يعطى البحث مؤشراً هاماً حول جدوى المراجعة القضائية ومدى وجود طلب فعلى على خدماتها في البيئة المصرية، حيث انها تحقق توسيعاً لدور المراجع الخارجي في تقديم خدمات أخرى.

5- يساهم الإطار المقترح للمراجعة القضائية في تطور وظائف المراجع القضائي، حيث يركز على النظرة المتكاملة في الأجل القصير والطويل.

ثانيا : تكمن الأهمية العلمية للبحث في :

1- تطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح فى مصر عن طريق اجراء دراسة ميدانية على حزب الوفد المصري.

2- تبيان مدى أهمية وفائدة ومساهمه هذا الإطار المقترح في حل المشكلات التمويلية والإدارية التي تواجه هذه المؤسسات غير الهادفة للربح ، بالإضافة الى السعي نحو تحسين أداء خبراء تسوية المنازعات المالية بتطبيق متطلبات المراجعة القضائية مما ينعكس على سرعة إنهاء هذه المنازعات، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات وتخفيض تكاليف إنهاء النزاع.

3- ترشيد احكام القضاء المتعلقة بالجرائم المالية، وإساءة استخدام المال العام في البيئة المصرية، مما يجعل المراجعة القضائية امرا هاما بالنسبة للأجهزة الرقابية في مصر وخصوصاً الجهاز المركزي للمحاسبات.

أهداف البحث

1- تقييم دور المراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح.

2- تبيان عناصر الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح.

3- تطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على حزب الوفد المصري.

حدود البحث التي لن يتناولها الباحث:-

1- لن يتم تطبيق هذا الإطار المقترح على منشأت أو مؤسسات الأعمال الهادفة للربح.

2- لن يتم تطبيق هذا الإطار المقترح على جميع الأحزاب في مصر، بل يقتصر تطبيقه فقط على حزب الوفد المصري.

فرضية البحث

الافتراض الاول:

"لا يوجد في الفكر المحاسبي تقيماً علمياً متكاملاً لدور المراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح ".

الافتراض الثانى:

" لا يؤدى الإطار المقترح للمراجعة القضائية الى تفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر ".

الافتراض الثالث:

" لا يؤدى تطبيق هذا الإطار المقترح للمراجعة القضائية ميدانياً الى تفعيل الرقابة المالية على حزب الوفد المصري ".

منهجية البحث

تحقيقاً لأهداف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه ومجاله وحدوده وافتراضاته استخدام الباحث المنهج العلمي المعاصر المتكامل بشقية، المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، و هذا المنهج يرتكز على:

(أ) **الدراسة النظرية**: وترتكز على منهج المناقشة والتحليل والاستنباط، متناولا الآراء ولأفكار والتطبيقات السائدة في المراجعة القضائية، في محاولة لاستنباط والتوصل للأساس الفكري لكيفية اقتراح إطار للمراجعة القضائية يستخدم كأداة لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر.

(ب) **الدراسة الميدانية**: وترتكز على جمع البيانات الخاصة، واستخدام أساليب المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية، وإجراء الاستبيانات المختلفة والقيام ببعض الاختبارات العملية، وذلك بغية اختبار النواحي الإجرائية للمراجعة القضائية فى تفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح في مصر.

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول متكاملة على النحو التالي:

الفصل الأول :

تقييم دور المراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح ، ويتضمن التأصيل النظري للمراجعة القضائية وذلك من خلال توضيح مفهومها وأهميتها وأسباب ظهورها والتطور التاريخي لها والدراسات السابقة التي تناولتها وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين المراجعة الخارجية .

الفصل الثانى:

عناصر الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح ،يتضمن أهداف ودواعي الاطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح ومتطلبات تطبيقه , ثم استعراض الهيكل الفكري والتطبيقي للاطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح .

الفصل الثالث:

2- دراسة ميدانية لتطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على حزب الوفد المصري، من خلال إعداد قائمة استقصاء مع توزيع هذه القائمة على مجموعة من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس وبعض أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات وبعض القيادات المالية بحزب الوفد المصري وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى في جمهورية مصر العربية ، وذلك لتبيان مدى كفاءة وفعالية هذا الاطار المقترح للمراجعة القضائية ، بهدف تعميم هذا الاطار.

الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

1 - توصلت الدراسة لمفهوم المراجعة القضائية علي انها احد فروع علم المراجعة الذي يعتمد علي المعرفة المتكاملة بكل من المحاسبة و مراجعة الأمور القانونية بجانب مجموعة من المهارات الخاصة التي تساعد المراجع القضائي في الحصول علي الأدلة المناسبة و ابداء الراي المهني المستقل .

3- اختلاف الخدمات التي يقدمها المراجع القضائي عن تلك الخدمات التي يقوم بها المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الحالي، وقد قام الباحث بالتفرقة بين نوعين من الخدمات التي يقدمها المراجع القضائي

أولهما خدمات تُؤدىَ خارج نطاق المحكمة مثل خدمات التفاوض والتحكيم والتسوية وتقييم الأصول وإنهاء المنازعات المالية

وثانيهما خدمات تُؤدىَ داخل نطاق المحكمة وتتمثل في مجموعتين من الخدمات هي خدمات الدعم القضائي وخدمات التقصي المحاسبي والمراجعى

4- توصلت الدراسة إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب ممارسة أنواع أخرى من المراجعة مثل:

- **المراجعة التفاعلية** والتي تهدف الى اجراء التحريات اللازمة عن المناطق او الأنشطة غير القانونية المشكوك فيها.
- **المراجعة التشريعية** وهي التي تقوم على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد.
- مراجعة الالتزام بالقوانين والأحكام والتشريعات.

5- نتيجة للطبيعة المميزة لمجالات عمل المراجعة القضائية فى التعامل مع الجهات القضائية هذا يتطلب تطبيق نظام الفريق للقيام بالاستشارات الفنية والقانونية،

بحيث يتكون هذا الفريق من المتخصصين المهنيين لأداء اعمالهم بشكل سليم وذلك لتحقيق الرقابة المالية الفعالة فى المؤسسات غير الهادفة للربح.

6- قدمت الدراسة اطارا مقترحا للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح لمنع او الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي سواء في التقارير المالية او مصادر التمويل (الداخلية والخارجية) الخاصة بتلك المؤسسات معتمدا على اربعة ركائز رئيسية وهي كالتالي:

- **الركيزة الاولى:** ضرورة توفر متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة القضائية.
- **الركيزة الثانية:** تحديد الصفات الواجب توافرها في المراجع القضائي.
- **الركيزة الثالثة:** تحديد أنواع الغش والاحتيال والفساد المالي التي يجب مواجهتها.
- **الركيزة الرابعة:** تحديد انعكاسات تطوير المراجعة القضائية وتفعيل الرقابة المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية.

التوصيات

أهم التوصيات التي يمكن صياغتها هي:

1- يوصى الباحث بضرورة تطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح والاستفادة من مكونات الإطار المقترح بشقية العلمي والتطبيقي، خصوصاً الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى.

2 يوصى الباحث بتفعيل النتائج النظرية (العلمية) وتطبيق نتائج الدراسة (التطبيقية) ميدانياً.

3 العمل على وضع معايير مهنية محددة يجب توافرها فى المراجع الخارجي المستقل ليصبح مراجعاً قضائياً معاصراً وكفئاً وفعالاً (هو وهيئة مكتبه) وعلى الجهات التشريعية المختلفة المسئولة عن اعداد معايير المراجعة العمل على صياغة واصدار معيار مراجعة متخصص في هذا الشأن ويقترح ان يحمل اسم المراجعة القضائية

وشروط ممارستها كما أشار الي ذلك الإطار المقترح للدراسة بحيث يتضمن تحديد جميع الأساليب والإجراءات اللازمة لممارسة هذا النوع المتميز من خدمات المراجعة، خاصة وانه يلبي حاجات ملحة كثيرة لدي المؤسسات غير الهادفة للربح.

4 الاهتمام بضرورة انشاء جمعية مهنية رسمية متخصصة تهتم بتحديد واجبات ومسئوليات المراجعين القضائيين والدفاع عنهم وحمايتهم وتوفير متطلبات وتطوير أدائهم المهني المتخصص في هذا المجال.

5 ضرورة أن يكون هناك قائمة بأسماء محددة للخبراء المراجعين القضائيين المزاولين لمهنة المراجعة القضائية وهي تكون بمثابة لجنة استشارية متعارف عليها لدى القضاء، ويتم اختيار الخبير من بينها فى حالة وجود شكوك حول وجود غش فى القوائم المالية أو فساد تمويلي أو غسيل اموال للمؤسسات غير الهادفة للربح.